No. 44054

United Nations (United Nations High Commissioner for Refugees)
and
Morocco

Cooperation Agreement between the Government of the Kingdom of Morocco and the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees. Geneva, 20 July 2007

Entry into force: *provisionally on 20 July 2007 by signature, in accordance with article XVI*

Authentic texts: *Arabic and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 20 July 2007*

Organisation des Nations Unies (Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés)
et
Maroc

Accord de coopération entre le Gouvernement du Royaume du Maroc et le Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés. Genève, 20 juillet 2007

Entrée en vigueur : *provisoirement le 20 juillet 2007 par signature, conformément à l'article XVI*

Textes authentiques : *arabe et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 20 juillet 2007*

2. يتم تأويل هذا الاتفاق وفقا لموضوعه الأساسي الذي يسعى إلى تمكين المفوضية السامية للاجئين من القيام بصفة كاملة وفعالة بمهمتها الدولية تجاه اللاجئين ومتابعة أهدافها الإنسانية في البلد.

3. ستكون القضايا التي لم يتم التطرق لها صراحة في هذا الاتفاق موضوع مشاورات بين الطرفين وتتم تسويتها باتفاق مشترك. ويدرس كل طرف بعناية وحسن نظر، كل اقتراح في هذا الاتجاه يقدمه الطرف الآخر تطبيقا لهذه الفقرة.

4. يمكن إجراء مشاروات تسعى إلى تعديل هذا الاتفاق بطلب من الحكومة أو المفوضية السامية للاجئين. وتتم التعديلات باتفاق مكتوب.

5. يتوقف سريان مفعول هذا الاتفاق في الستة أشهر الموالية لإشعار كتابي، من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بقراره إلغاء الاتفاق، ماعدا فيما يتعلق بالتوقف العادي لأنشطة المفوضية السامية للاجئين في البلد وتصفية كل ممتلكاتها به.

وإثباتا لذلك، فإن الموقعين أدناه، الممثلين المخول لهما ذلك، من طرف المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهة، والحكومة من جهة أخرى، قد وقعا باسم الطرفين، هذا الاتفاق باللغتين العربية والفرنسية.

وللنصين العربي والفرنسي نفس الحجية.

حرر في 20/07/07 بتاريخ

المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون للاجئين

المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين
انطونيو ماتويل دي اوليفيرا غوتيرس

حكومة المملكة المغربية

الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون
عمر هلال

أ- بالتسهيلات من أجل دراسة طلباتهم والتسليم السريع، دون مقابل، للتأشيرات والإذن والرخص الضرورية لأداء مهامهم على الوجه المطلوب؛

ب- تسهيلات الوصول للمستفيدين من أنشطة المفوضية السامية للاجئين وتسهيلات الإرجاع إلى الوطن خلال أزمة دولية؛

المادة الرابعة عشر
رفع الحصانة

إن الحصانات والامتيازات ممنوحة لمستخدمي المفوضية السامية للاجئين، لصالح منظمة الأمم المتحدة والمفوضية السامية للاجئين وليس لصالحهم الشخصي. ويمكن للأمين العام للأمم المتحدة أن يرفع الحصانة الممنوحة لأي موظف في المفوضية أو خبير في مهمة، في أية حالة، تمنع هذه الحصانة -في رأيه- إقرار العدالة. ويمكن أن ترفع هذه الحصانة دون إلحاق ضرر بمصالح منظمة الأمم المتحدة والمفوضية السامية للاجئين.

المادة الخامسة عشر
تسوية النزاعات

كل نزاع بين المفوضية السامية للاجئين والحكومة يثيره هذا الاتفاق أو يكون له علاقة به ولا يمكن تسويته وديا عن طريق المفاوضات أو أية طريقة أخرى للستوية، يتم إخضاعه للتحكيم، بطلب من أحد الطرفين. يعين كل طرف حكما ويسمي الحكمان المعينان حكما ثالثا يعين رئيسا. وإذا لم يعين أحد الطرفين، خلال 30 يوما الموالية لطلب التحكيم، حكما، أو لم يتم خلال 15 يوما التي تلي تعيين الحكمين، تعيين الحكم الثالث، فيمكن لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين حكما. يجب أن تحصل قرارات الحكام على أصوات اثنين منهم. تحدد مسطرة التحكيم من طرف الحكام وتكون مصاريف التحكيم كما حددها الحكام على نفقة الطرفين، حسب النسبة المحددة من قبل الحكام. ويكون القرار التحكيمي معللا ويقبل من الطرفين كتسوية نهائية للنزاع.

المادة السادسة عشر
أحكام عامة

1. يخضع هذا الاتفاق للمصادقة ويدخل حيز التنفيذ عندما تتوصل المفوضية السامية للاجئين من الحكومة بإشعار بهذه المصادقة. وفي انتظار هذه المصادقة، يتفق الطرفان على إعطائه مفعولا مؤقتا.

3- يتمتع موظفو المفوضية السامية للاجئين الذين هم مواطنو البلد المضيف أو الذين يقيمون فيه إقامة دائمة، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة.

المادة الحادية عشر
الأعوان المستخدمون محليا والمؤداة أجورهم بالساعة

إن شروط تشغيل الأعوان المستخدمين محليا تحددها القرارات ذات الصلة والأنظمة والقوانين التي يخضع لها مستخدمو منظمة الأمم المتحدة.

المادة الثانية عشر
الخبراء في مهمة

يتمتع الخبراء (غير الموظفين المذكورين في المادة 10) عندما يقومون بمهام لفائدة المفوضية السامية للاجئين، خلال مدة هذه المهمة، بما فيها وقت السفر، بالامتيازات والحصانات الضرورية لممارسة مهامهم بكل استقلالية. ويتمتعون بصفة خاصة بالامتيازات والحصانات التالية :

أ- الحصانة من التوقيف الشخصي أو الاعتقال وحجز أمتعتهم الشخصية؛
ب- الحصانة القضائية فيما يخص الأعمال التي يقومون بها شخصيا خلال مهامهم (بما فيها الأقوال والكتابات). ويستمر منحهم هذه الحصانة حتى بعد أن ينتهي هؤلاء الأشخاص من القيام بمهام لحساب المفوضية السامية للاجئين؛
ج- حرمة كل الأوراق و الوثائق؛
د- الحق في استعمال الرموز والتوصل بالوثائق والمراسلات عن طريق البريد والحقائب الدبلوماسية المختومة فيما يتعلق باتصالاتهم مع المفوضية السامية للاجئين؛
ه- نفس التسهيلات الممنوحة لممثلي الحكومات الأجنبية خلال المهام الرسمية المؤقتة فيما يخص القوانين النقدية أو الصرف؛
و- نفس الحصانات والتسهيلات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين فيما يتعلق بالأمتعة الشخصية.

المادة الثالثة عشر
أشخاص يقومون بخدمات لحساب المفوضية السامية للاجئين

ما عدا إذا اتفق الطرفان على تسهيلات إضافية، فإن الأشخاص، غير مواطني البلد المضيف والمشغلين في عين المكان، والذين يقومون بخدمات لحساب المفوضية السامية للاجئين، يتمتعون :

ب- الحصانة من تفتيش وحجز أمتعتهم الرسمية،

ج- الإعفاء من كل التزام متعلق بالخدمة العسكرية أو أية خدمة إجبارية أخرى،

د- الإعفاء لهم وللزوج ولأفراد أسرتهم الذين يعيشون تحت نفقتهم ولكل شخص آخر يشكل عضوا من أسرهم، من الأحكام المتعلقة بالهجرة ومن إجراءات تسجيل الأجانب،

ه- الإعفاء من كل ضريبة على الرواتب وكل تعويضات أخرى ممنوحة من طرف المفوضية السامية للاجئين،

و- الإعفاء من كل ضريبة على أموالهم الواردة من المفوضية السامية للاجئين،

ز- الدراسة والتسليم السريع، دون مقابل، للتأشيرات والإذن والرخص، إذا كانت ضرورية، وحرية الحركة من أجل التنقل داخل البلد والدخول إليه والخروج منه في الحدود المطلوبة لتنفيذ برامج الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للمفوضية السامية للاجئين،

ح- الحق في الامتلاك والاحتفاظ داخل البلد المضيف بنقود أجنبية وحسابات بالعملة وممتلكات منقولة والحق، عند نهاية الخدمة مع المفوضية، في إخراج الأموال التي يمكن أن يبرروا امتلاكها المشروع من البلد المضيف،

ط- لهم وللزوج وأفراد أسرتهم الذين يعيشون تحت نفقتهم وكل الأفراد الآخرين الذين يشكلون عضوا من أسرهم، نفس الحماية ونفس التسهيلات التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين في فترة الأزمة الدولية، عند الإرجاع إلى الوطن،

ي- الحق في الاستيراد، من أجل الاستعمال الشخصي، مع الإعفاء من حقوق الجمارك وكل رسوم أخرى، والإعفاء من كل منع و تقييد على الاستيراد :

- لأثاثهم وأمتعتهم الشخصية في إرسالية واحدة أو عدة إرساليات متفرقة ثم ما يمكن أن يكملوا به -عند الاقتضاء- بما في ذلك العربات ذات محرك، طبقا للتشريع الوطني المطبق على الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في البلد و/أو على أعضاء المنظمات الدولية المقيمين،

- كميات معقولة من بعض المواد المخصصة لاستعمالهم أو استهلاكهم الشخصي وليست مخصصة، في أية حال من الأحوال، لتعطى كهدايا أو يعاد بيعها،

المادة التاسعة
تسهيلات الاتصالات

1-تتمتع المفوضية السامية للاجئين، من أجل اتصالاتها الرسمية، بمعاملة لا تقل امتيازا عن المعاملة الممنوحة من طرف الحكومة إلى أية حكومة أخرى، بما فيها بعثاتها الدبلوماسية أو أية منظمات حكومية أو دولية أخرى، فيما يخص الأولويات والتعريفات والرسوم على البريد، والبرقيات السلكية والفاكس والمكالمات الهاتفية، والتلغراف والتلكس والتيليكوبي، والوسائل الأخرى للاتصالات وكذلك فيما يتعلق بتعريفات الصحافة بالنسبة للأخبار الصحافية والإذاعية.

2-تضمن الحكومة حرمة الاتصالات والمراسلات الرسمية للمفوضية السامية للاجئين ولا يمكنها، بالتالي، ممارسة الرقابة على اتصالاتها ومراسلاتها. وتشمل هذه الحرمة –على الخصوص– المنشورات والصور الفوتوغرافية والشفافات والأفلام والتسجيلات الصوتية.

3-للمفوضية السامية للاجئين الحق في استعمال رموز وكذلك إرسال واستقبال مراسلاتها عن طريق البريد أو حقائب مختومة والتي تتمتع بنفس الامتيازات والحصانات المخولة للبريد والحقائب الدبلوماسية.

4-تضمن الحكومة بأن تتمكن المفوضية السامية للاجئين بشكل فعال، مع الإعفاء من كل الرسوم والضرائب، من تشغيل جهازها للراديو وتجهيزاتها الأخرى للاتصالات والمتضمنة لأنظمة الاتصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية وعن طريق الشبكات المستعملة لذبذبات محددة أو منسقة مع السلطات الوطنية المختصة طبقا لأحكام وقواعد الاتحاد الدولى للاتصالات، السارية المفعول حاليا.

المادة العاشرة
موظفو المفوضية السامية للاجئين

1-يتمتع المندوب ونائب مندوب المفوضية السامية للاجئين، من رتبة عالية، خلال إقامتهما في البلد، بالنسبة لهما وللزوج وكل فرد من أسرتهما يعيش تحت نفقتهما، بالامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي يتمتع بها عادة الأعوان الدبلوماسيون. ولهذه الغاية، تضع وزارة الشؤون الخارجية أسماءهم في اللائحة الدبلوماسية.

2-يتمتع موظفو المفوضية السامية للاجئين خلال إقامتهم في البلد بالتسهيلات والامتيازات والحصانات التالية :

أ- الحصانة القضائية بالنسبة للأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية (بما فيها أقوالهم وكتاباتهم) وذلك حتى بعد انتهاء مهامهم في المفوضية السامية للاجئين،

2- لا تنتهك حرمة الأماكن التي تشغلها المفوضية السامية للاجئين. لا تخضع ممتلكاتها وأموالها، أينما كانت وأيا كان حائزها للتفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو أي شكل آخر من أشكال الإجراءات القسرية، سواء كانت تنفيذية أو إدارية أو قضائية أو تشريعية.

3- لا تنتهك حرمة محفوظات المفوضية السامية للاجئين و، بصفة عامة، جميع الوثائق التي تملكها أو تحوزها، أينما وجدت.

4- يجوز للمفوضية السامية للاجئين، دون الخضوع لأية مراقبة أو أنظمة أو مستحقات مالية عن التأخير :

أ- حيازة الأموال أو الذهب أو أية عملة وأن تكون لها حسابات بأية عملة ؛

ب- تحويل ما لديها من الأموال أو الذهب أو العملات بحرية من بلد إلى آخر أو داخل أي بلد وتحويل أية عملة تكون لديها إلى أية عملة أخرى.

5- في إطار ممارستها للحقوق المخولة لها بمقتضى الفقرة 4 أعلاه، تأخذ المفوضية السامية للاجئين بعين الاعتبار كل الانابات الصادرة عن الحكومة، كلما كان بإمكانها -حسب تقديرها- القيام بتنفيذها دون المساس بمصالحها الخاصة.

6- المفوضية السامية للاجئين وموجوداتها ومواردها وممتلكاتها الأخرى:

أ- معفاة من كل ضريبة مباشرة. غير أنه يبقى من المعلوم أن المفوضية السامية للاجئين لن تطلب الإعفاء من الضرائب التي لا تغدو أن تكون مجرد أجور عن خدمات ذات المنفعة العمومية.

ب- معفاة من كل الرسوم الجمركية وحضر وتقييد الواردات أو الصادرات بالنسبة للمواد التي تستوردها أو تصدرها المفوضية السامية للاجئين من أجل استخدامها في مهامها الرسمية، غير أنه من المعلوم أن الأدوات المستوردة في إطار هذه الإعفاءات لا يجوز بيعها في إقليم البلد، إلا إذا كان ذلك وفقا لشروط مقبولة من طرف الحكومة،

ج- معفاة من كل الرسوم الجمركية وحضر وتقييد الواردات والصادرات بالنسبة لمنشوراتها.

7- على الرغم من أن المفوضية السامية للاجئين لا تطالب، مبدئيا، بالإعفاء من رسوم الإنتاج والضرائب عند البيع التي تدخل في أسعار الممتلكات المنقولة أو العقارية، إلا أنه إذا قامت المفوضية السامية للاجئين من أجل الاضطلاع بمهامها الرسمية بمشتريات هامة يتضمن ثمنها رسوم وضرائب من هذا النوع، فإن الحكومة تتخذ، كلما كان ذلك ممكنا، الترتيبات الإدارية الملائمة قصد إرجاع أو تسديد مبلغ هذه الرسوم والضرائب.

المادة السادسة
التدابير الرامية إلى تسهيل تطبيق البرامج الإنسانية للمفوضية السامية للاجئين

1- تتخذ الحكومة، باتفاق مع المفوضية السامية للاجئين، كل التدابير التي يمكن أن تكون ضرورية من اجل أن يستفيد موظفو هذه الأخيرة والخبراء في مهمة والأشخاص الذين يؤدون خدمات لحساب المفوضية السامية للاجئين، من كل التسهيلات الكفيلة بضمان التطبيق السريع والفعال للبرامج الإنسانية للمفوضية السامية للاجئين، لفائدة اللاجئين بالبلد.

2- تسهر الحكومة على أن يستفيد مكتب المفوضية السامية للاجئين في كل حين من الخدمات العمومية الضرورية و أن يتم منحه هذه الخدمات بشروط منصفة.

3- تلتزم الحكومة باتخاذ كافة التدابير الملائمة لضمان الحماية والأمن لموظفي المفوضية السامية للاجئين و تتخذ الحكومة، على وجه الخصوص، كافة التدابير الملائمة لحماية موظفي المفوضية السامية للاجئين و معداتهم و مبانيهم من كل عمليات أو مساس من شأنه أن يحول دون أداء مهامهم. وتطبق هذه المادة مع مراعاة حرمة مباني المفوضية السامية للاجئين التي تبقى خاضعة للسلطة و المراقبة المقصورة على المفوضية السامية للاجئين؛

4- تقدم الحكومة المساعدة من اجل إيجاد السكن الملائم لموظفي المفوضية السامية للاجئين الذين يتم توظفيهم على الصعيد الدولي.

المادة السابعة
الامتيازات و الحصانات

1- تطبق الحكومة على المفوضية السامية للاجئين وعلى أملاكها وأموالها وموجوداتها وموظفيها وخبرائها في مهمة، الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية العامة التي أصبحت المملكة المغربية طرفا فيها بتاريخ 18 مارس 1957.

2- وبدون الإخلال بالفقرة الأولى من هذه المادة، تمنح الحكومة على الخصوص للمفوضية السامية للاجئين ولموظفيها الامتيازات والحصانات والحقوق والتسهيلات المنصوص عليها في المواد من 8 إلى 10 من هذا الاتفاق.

المادة الثامنة
المفوضية السامية للاجئين وممتلكاتها وأموالها وموجوداتها

1- تتمتع المفوضية السامية للاجئين وممتلكاتها وأموالها وموجوداتها أينما كانت وأيا كان حائزها، بالحصانة القضائية إلا إذا تنازلت المفوضية السامية للاجئين عنها صراحة في أية حالة خاصة. غير أنه من المعلوم أن هذا التنازل عن الحصانة لا يمتد إلى إجراءات التنفيذ.

المادة الرابعـــــة
مكاتب المفوضية السامية للاجئين

1 – تتلقى الحكومة بإيجاب فتح و تسيير مكتب من طرف المفوضية السامية للاجئين من اجل القيام بمهمتها. ويمكن للمفوضية السامية للاجئين أيضا، باتفاق مشترك مع الحكومة، فتح مكاتب أخرى بالبلد.

2– يمكن للمفوضية السامية للاجئين أن تعين، بعد التشاور مع الحكومة، مكتب المفوضية السامية للاجئين بالبلد الذي تكون له صفة المكتب الجهوي.

3– يمارس مكتب المفوضية السامية للاجئين المهام المسندة إليه من طرف المفوض السامي في إطار مهمته، من بينها – على الخصوص – إقامة واستمرار العلاقات ما بين المفوضية السامية للاجئـــــــين ومنظمات حكومية أخرى أو غير حكومية معترف بها من طرف السلطات المغربية و التي تعمل بالبلد.

المـــادة الخامسة
مستخدموالمفوضية السامية للاجئين

1– يمكن للمفوضية السامية للاجئين أن تعين في المكتب المفتـــوح بالبلـــد، المـــوظفين والخبراء في مهمة والأشخاص الذين يؤدون خدمات لحساب المفوضية السامية للاجئين، والذين تعتبر أنشطتهم ضرورية لإنجاز أعمال الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية التي تضطلع بها.

2– تبلغ إلى علم الحكومة، بصفة دورية، فئات الموظفين المختلفة وكذا أسماء الموظفين المنتمين لهذه الفئات والذين تم تعيينهم بمكتب المفوضية السامية للاجئين بالبلد.

3– تسلم الحكومة إلى موظفي المفوضية السامية للاجئين والخبراء في مهمة لمدة تزيـــد عن ثلاثة أشهر، بطاقات تعريف تشهد بوضعهم القانوني برسم هذا الاتفاق.

4– يمكن للمفوضية السامية للاجئين أن تعين موظفين تبعثهم إلى البلد من أجل التشـــاور والتعاون مع نظرائهم لدى الحكومة أو مع الشركاء الفاعلين الآخرين للمفوضية السامية للاجئين وذلك في المسائل التالية :

أ– دراسة و تهيئ و مراقبة و تقييم برامج الحماية الدولية و المساعدة الإنسانية ؛
ب– إرسال و استلام وتوزيع واستخدام الإغاثة والمعدات والمواد الأخرى الممنوحة مـــن طرف المفوضية السامية للاجئين ؛
ج– البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ؛
د– كل المسائل الأخرى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق.

ك- تعني عبارة "الأشخاص الذين يؤدون خدمات لفائدة المفوضية السامية للاجئين" الأشخاص الماديون و المعنويون و مستخدميهم، غير مواطني البلد المضيف، والذين تكلفهم المفوضية السامية للاجئين رسميا بأداء خدمات في إطـــار تنفيـــذها لبـــرامج التعاون أو المساعدة على تنفيذها.

المـــادة الثانيـــة
موضوع الاتفاق

يتضمن هذا الاتفاق المقتضيات التي تتعاون على أساسها المفوضية السامية للاجئين مع الحكومة وتفتح مكتب أو مكاتب لها داخل البلد من أجل أداء مهمتها.

المـــادة الثالثـــة
التعاون بين الحكومة و المفوضية السامية للاجئين

1- يخضع التعاون بين الحكومة و المفوضية السامية للاجئين في الميادين التي تـــدخل في مهام هذه الأخيرة، للنظام الأساسي للمفوضية السامية للاجئين و الاتفاقيـــات الدوليـــة ذات الصلة التي تكون المملكة المغربية طرفا فيها ، و كذا القرارات الأخرى في الموضوع المتعلقة بالمفوضية السامية للاجئين والصادرة عن الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة.

2- يقوم مكتب المفوضية السامية للاجئين بتشاور وطيد وتعاون مع الحكومة، بتهيـــئ ودراسة المشاريع المتعلقة باللاجئين أو أشخاص آخرين يدخلون ضمن اختصاصه.

3- إن شروط وشكليات كل مشروع ممول من طرف المفوضية السامية للاجئـــــين و مطبق من طرف الحكومة، بما في ذلك التعهدات التي تلزم الحكومة والمفوض السامي فيمـــا يتعلق بالمساهمة المالية والمستلزمات والمعدات و الخدمات أو أي شكل آخر مـــن المســـاعدة المخصصة للاجئين، يجب أن تنص عليها اتفاقات مشاريع تخضع وجوبا إلى توقيع الحكومـــة والمفوضية السامية للاجئين.

4- تمنح الحكومة لمستخدمي المفوضية السامية للاجئين، في أي وقت ومـــع احتـــرام المقتضيات القانونية الوطنية الجاري بها العمل، حرية الوصول إلى اللاجئين وأشخاص آخرين يدخلون ضمن اختصاصها وكذا إلى مواقع إنجاز مشاريع المفوضية السامية للاجئين، و ذلـــك من اجل تمكين هذه الأخيرة من متابعة جميع مراحل التنفيذ.

المادة الأولى
التعاريف

تطبق التعاريف التالية على جميع مقتضيات هذا الاتفاق:

أ- يعني هذا الرمز "HCR" " المفوضية السامية للاجئين" مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

ب- تعني عبارة " المفوض السامي " المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الموظفون السامون الذين فوض إليهم المفوض السامي سلطة التصرف باسمه ؛

ج- يعني مصطلح "الحكومة" حكومة المملكة المغربية ؛

د- تعني عبارة "البلد المضيف" او مصطلح "البلد" المملكة المغربية ؛

ه- يعني مصطلح "الأطراف" المفوضية السامية للاجئين و الحكومة ؛

و- يعني مصطلح "الاتفاقية العامة" الاتفاقية بشأن امتيازات و حصانات الأمم المتحدة، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 فبراير 1946؛

ز- تعني عبارة "مكتب المفوضية السامية للاجئين" ممثلية المفوضية السامية للاجئين بالمغرب (مكتب البلد) و كذا المكاتب الموجودة بالبلد المضيف و التي يمكن، عند الاقتضاء ، تقرير فتحها باتفاق مشترك بين المفوضية السامية للاجئين والحكومة.

ح- تعني عبارة "ممثل المفوضية السامية للاجئين" موظف المفوضية السامية للاجئين المسؤول عن مكتب المفوضية السامية للاجئين بالبلد؛

ط- تعني عبارة "موظفو المفوضية السامية للاجئين" جميع موظفي المفوضية السامية للاجئين الذين تم توظيفهم طبقا للنظام الأساسي و القانون التنظيمي لموظفي الأمم المتحدة باستثناء الأشخاص الذين يتم تعيينهم محليا و يتقاضون أجورهم على أساس ساعات العمل حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة رقم 76(1) ؛

ي- تعني عبارة "الخبراء في مهمة" الخبراء المشار إليهم في المواد 6 و 7 من الاتفاقية العامة ؛

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق للتعاون
بين
حكومة المملكة المغربية
و
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

اعتبارا أن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تم إحداثه بقرار 319 (IV) للجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 دجنبر 1949 ؛

واعتبار أن النظام الأساسي لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي تم اعتماده من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها (V) 428 في 14 دجنبر 1950 ينص، من بين مقتضيات أخرى، على أن المفوض السامي يضطلع تحت سلطة الجمعية العامة، بمهام حماية دولية للاجئين المنتمين لنظامه ومهمة البحث عن حلول دائمة لمشكل اللاجئين وكذا مساعدة الحكومات والهيئات الخاصة إذا وافقت على ذلك الحكومات المعنية، على تسهيل وتشجيع إعادة هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم بموافقتهم الحرة أو استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة.

واعتبارا أن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجهاز فرعي أحدثته الجمعية العامة بمقتضى المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة، هو جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة التي يخضع نظامها وامتيازاتها وحصاناتها لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالامتيازات والحصانات، المعتمدة من طرف الجمعية العامة في 13 فبراير 1946 و التي انضم إليها المغرب في 18 مارس 1957.

واعتبارا أن النظام الأساسي لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينص على أن المفوض السامي يتشاور مع الحكومات حول ضرورة تعيين ممثلين في بلدانها، و أنه يمكن تعيين، في كل بلد يعترف بهذه الضرورة، ممثل مقبول من طرف حكومة هذا البلد؛

واعتبارا أن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و حكومة المملكة المغربية يرغبان، في إطار مهام المفوض السامي، في تحديد شكليات تمثيليته داخل البلد،

وبهذه المقتضيات، أبرم مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة المملكة المغربية، بروح التعاون الودي، الاتفاق التالي :

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD DE COOPÉRATION ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC ET LE HAUT COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES POUR LES REFUGIÉS

Considérant que l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés a été créé par la résolution 319 (IV) de l'Assemblée générale des Nations Unies du 3 Décembre 1949,

Considérant que le Statut de l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés, adopté par l'Assemblée générale des Nations Unies dans sa résolution 428 (V) du 14 Décembre 1950, stipule, entre autres dispositions, que le Haut Commissaire, agissant sous l'autorité de l'Assemblée générale, assume sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies, les fonctions de protection internationale des réfugiés qui relèvent de son Statut, et de recherche des solutions permanentes au problème des réfugiés, en aidant les gouvernements et, sous réserve de l'approbation des gouvernements intéressés, les organisations privées, à faciliter et promouvoir le rapatriement librement consenti de ces réfugiés ou leur assimilation dans de nouvelles communautés nationales,

Considérant que l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés, organe subsidiaire créé par l'Assemblée générale conformément à l'Article 22 de la Charte des Nations Unies, fait partie intégrante des Nations Unies dont le Statut, les privilèges et les immunités sont régis par la Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies, adoptée par l'Assemblée Générale le 13 février 1946, à laquelle le Royaume du Maroc a adhéré le 18 mars 1957,

Considérant que le Statut de l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés stipule que le Haut Commissaire consulte les Gouvernements sur la nécessité de nommer des représentants dans leurs pays et que, dans tout pays qui reconnaît cette nécessité, il pourra y être nommé un représentant agréé par le Gouvernement de ce pays,

Considérant que l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés et le Gouvernement du Royaume du Maroc souhaitent définir, dans le cadre du mandat du Haut Commissaire, les modalités de sa représentation dans le pays,

Par Les Présentes, l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés et le Gouvernement du Royaume du Maroc ont dans un esprit de coopération amicale, conclu l'Accord ci-après.

Article Premier. Définitions

Les définitions ci- après s'appliquent à toutes les dispositions du présent Accord :

a) Le sigle « HCR » désigne l'Office du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés,

b) L'expression « Haut Commissaire » désigne le Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés ou les Hauts fonctionnaires auxquels le Haut Commissaire a délégué le pouvoir d'agir en son nom,

c) Le terme « Gouvernement » désigne le Gouvernement du Royaume du Maroc,

d) L'expression « pays hôte » ou le terme « pays » désigne le Royaume du Maroc,

e) Le terme « Parties » désigne le HCR et le Gouvernement,

f) Le terme « Convention Générale » désigne la Convention sur les privilèges et immunités des Nations Unies approuvée par l'Assemblée générale des Nations Unies, le 13 février 1946,

g) L'expression « bureau du HCR » désigne la Représentation du HCR au Maroc (country office) ainsi que les bureaux dans le pays hôte dont l'ouverture peut, éventuellement, être décidée d'un commun accord entre le HCR et le Gouvernement,

h) L'expression « Représentant du HCR » désigne le fonctionnaire du HCR responsable du bureau du HCR dans le pays,

i) L'expression « fonctionnaires du HCR » désigne tous les membres du personnel du HCR employés conformément au Statut et au Règlement du personnel de l'Organisation des Nations Unies, à l'exception des personnes qui sont recrutées sur place et payées à l'heure selon les dispositions de la résolution 76 (I) de l'Assemblée générale,

j) L'expression « experts en mission » désigne les experts visés aux articles VI et VII de la Convention générale,

k) L'expression « personnes fournissant des services pour le compte du HCR » désigne les personnes physiques et morales et leurs employés, autres que les nationaux du pays hôte, dont le HCR s'est assuré officiellement les services pour exécuter ses programmes ou aider à leur exécution.

Article II. Objet de l'Accord

Le présent Accord énonce les stipulations sur la base desquelles le HCR coopère avec le Gouvernement, ouvre un bureau ou des bureaux dans le pays pour s'acquitter de son mandat.

Article III. Coopération entre le Gouvernement et le HCR

1. La coopération entre le Gouvernement et le HCR dans les domaines relevant de son mandat, sera régie par le Statut du HCR, les Conventions internationales pertinentes auxquelles le Royaume du Maroc est partie, les autres décisions et résolutions en la matière concernant le HCR, adoptées par les organes compétents des Nations Unies.

2. Le bureau du HCR procède, en étroite consultation et coopération avec le Gouvernement, à l'élaboration et l'examen des projets concernant des réfugiés ou d'autres personnes relevant de sa compétence.

3. Les conditions et modalités de tout projet financé par le HCR et mis en œuvre par le Gouvernement, y compris les obligations auxquelles sont tenus le Gouvernement et le Haut Commissaire en ce qui concerne l'apport de fonds, de fournitures, de matériel et de services ou de toute autre forme d'assistance destinée aux réfugiés, sont énoncées dans des accords de projet qui doivent être signés par le Gouvernement et le HCR.

4. Le Gouvernement accorde au personnel du HCR, à tout moment et dans le respect des dispositions légales nationales en vigueur, libre accès aux réfugiés et autres person-

nes relevant de la compétence du HCR ainsi qu'aux sites de mise en œuvre des projets du HCR, afin que le HCR puisse en suivre toutes les phases d'exécution.

Article IV. Bureaux du HCR

1. Le Gouvernement accueille favorablement l'ouverture et la gestion par le HCR d'un bureau, pour l'accomplissement de son mandat. Le HCR pourra également, d'un commun accord avec le Gouvernement, ouvrir d'autres bureaux dans le pays.

2. Le HCR peut désigner, après consultation du Gouvernement, le bureau du HCR dans le pays qui aura qualité de bureau régional.

3. Le bureau du HCR exerce les fonctions qui lui sont assignées par le Haut Commissaire dans le cadre de son mandat, incluant notamment l'établissement et le maintien de relations entre le HCR et d'autres organisations gouvernementales ou non gouvernementales agréées par les autorités marocaines et qui opèrent dans le pays.

Article V. Personnel du HCR

1. Le HCR peut affecter au bureau ouvert dans le pays, les fonctionnaires, les experts en mission et les personnes fournissant des services pour le compte du HCR, dont il juge les activités nécessaires à l'accomplissement de ses tâches de protection internationale et d'assistance humanitaire;

2. Les différentes catégories de fonctionnaires et le nom des fonctionnaires compris dans ces catégories, affectés au bureau du HCR dans le pays seront périodiquement portés à la connaissance du Gouvernement;

3. Les fonctionnaires du HCR et les experts en mission pour une durée de plus de trois mois, recevront du Gouvernement une carte d'identité certifiant de leur statut au titre du présent Accord;

4. Le HCR peut désigner des fonctionnaires pour se rendre dans le pays aux fins de consultation et coopération avec leurs homologues auprès du Gouvernement, ou avec les autres partenaires opérationnels du HCR, sur les questions suivantes :

a) examen, élaboration, contrôle et évaluation des programmes de protection internationale et d'assistance humanitaire;

b) expédition, réception, distribution ou utilisation des secours, du matériel et des autres articles fournis par le HCR;

c) recherche de solutions durables aux problèmes des réfugiés; et

d) toutes autres questions portant sur l'application du présent Accord.

Article VI. Mesures visant à faciliter la mise en œuvre des programmes humanitaires du HCR

1. Le Gouvernement prend, en accord avec le HCR, toute mesure qui pourrait être nécessaire pour que les fonctionnaires du HCR, les experts en mission et les personnes fournissant des services pour le compte du HCR, bénéficient de toutes les facilités pro-

pres à assurer une mise en œuvre rapide et efficace des programmes humanitaires du HCR en faveur des réfugiés dans le pays.

2. Le Gouvernement veille à ce que le bureau du HCR bénéficie, en tout temps, des services publics nécessaires et que ces derniers soient fournis à des conditions équitables.

3. Le Gouvernement s'engage à prendre toutes les mesures appropriées pour assurer la sauvegarde et la sécurité du personnel du HCR. En particulier, le Gouvernement prend toutes les mesures appropriées pour protéger le personnel du HCR, leur matériel et leurs locaux de toutes actions ou atteintes qui pourraient les empêcher de s'acquitter de leur mandat. Cet article s'applique sans remettre en cause le fait que les locaux du HCR sont inviolables et sujets à l'autorité et au contrôle exclusifs du HCR.

4. Le Gouvernement aide à trouver des logements appropriés pour le personnel du HCR recruté sur le plan international.

Article VII. Privilèges et immunités

1. Le Gouvernement applique au HCR, à ses biens, fonds et avoirs et à ses fonctionnaires et experts en mission, les dispositions pertinentes de la Convention Générale à laquelle le Royaume du Maroc est devenu partie le 18 mars 1957.

2. Sans préjudice du paragraphe 1 du présent Article, le Gouvernement étend notamment au HCR et à son personnel les privilèges, immunités, droits et facilités énoncés aux Articles VIII à X du présent Accord.

Article VIII. Le HCR, ses biens, fonds et avoirs

1. Le HCR, ses biens, fonds et avoirs, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, jouissent de l'immunité de juridiction, sauf dans la mesure où le HCR y a expressément renoncé, dans un cas particulier. Il est toutefois entendu que la renonciation ne peut s'étendre à des mesures d'exécution.

2. Les locaux du HCR sont inviolables. Les biens et avoirs du HCR, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit leur détenteur, sont exempts de perquisition, réquisition, confiscation, expropriation ou de toute autre forme de contrainte exécutive, administrative, judiciaire ou législative.

3. Les archives du HCR et, d'une manière générale, tous les documents lui appartenant ou détenus par lui, sont inviolables, où qu'ils se trouvent.

4. Sans être astreint à aucun contrôle, réglementation ou moratoires financiers, le HCR peut :

a) Détenir des fonds, de l'or ou des devises quelconques et avoir des comptes en n'importe quelle monnaie;

b) Transférer librement ses fonds, son or ou ses devises, d'un pays vers un autre ou à l'intérieur d'un pays quelconque et convertir toutes devises détenues par lui en toute autre monnaie.

5. Dans l'exercice des droits qui lui sont accordés en vertu du paragraphe 4 ci-dessus, le HCR tiendra compte de toutes représentations du Gouvernement, dans la mesure où le HCR estimera pouvoir y donner suite sans porter préjudice à ses propres intérêts.

6. Le HCR, ses avoirs, revenus et autres biens sont :

a) exonérés de tout impôt direct. Il demeure entendu, toutefois, que le HCR ne demandera pas l'exonération d'impôts qui ne seraient pas en excès de la simple rémunération de services d'utilité publique;

b) exonérés de tous droits de douane, prohibitions et restrictions d'importation ou d'exportation à l'égard d'objets importés ou exportés par le HCR pour son usage officiel. Il est entendu, toutefois, que les articles ainsi importés en franchise ne seront pas vendus sur le territoire du pays, à moins que ce ne soit à des conditions agréées par le Gouvernement;

c) exonérés de tous droits de douane, prohibitions et restrictions d'importation et d'exportation à l'égard de ses publications.

7. Bien que le HCR ne revendique pas, en principe, l'exonération des droits d'accise et des taxes à la vente entrant dans le prix des biens mobiliers ou immobiliers, cependant, quand le HCR effectue pour son usage officiel des achats importants dont le prix comprend des droits et taxes de cette nature, le Gouvernement prendra, chaque fois qu'il lui sera possible, les dispositions administratives appropriées en vue de la remise ou du remboursement du montant de ces droits et taxes.

Article IX. Facilités de communications

1. Le HCR bénéficie, pour ses communications officielles, d'un traitement au moins aussi favorable que le traitement accordé par le Gouvernement à tout autre gouvernement, y compris ses missions diplomatiques ou à d'autres organisations intergouvernementales et internationales, en ce qui concerne les priorités, tarifs et taxes sur le courrier, les câblogrammes, téléphotos, communications téléphoniques, télégrammes, télex, télécopies et autres moyens de communication, ainsi que sur les tarifs de presse pour les informations à la presse et à la radio.

2. Le Gouvernement garantit l'inviolabilité des communications et de la correspondance officielles du HCR et ne peut donc censurer les communications et correspondance de ce dernier. Cette inviolabilité couvre notamment les publications, photographies, diapositives, films et enregistrements sonores.

3. Le HCR a le droit d'employer des codes ainsi que d'expédier et de recevoir sa correspondance par des courriers ou valises scellées qui jouiront des mêmes privilèges et immunités que les courriers et valises diplomatiques.

4. Le Gouvernement s'assurera que le HCR puisse efficacement, et exonéré de tous droits ou taxes, faire fonctionner son système radio et ses autres équipements de télécommunications, comprenant les systèmes de communications par satellite, sur réseaux utilisant les fréquences assignées par ou coordonnées avec les autorités nationales compétentes conformément aux dispositions et normes de l'Union Internationale des Télécommunications actuellement en vigueur.

Article X. Fonctionnaires du HCR

1. Le délégué et le délégué adjoint du HCR, de rang supérieur, jouissent, pendant leur séjour dans le pays, pour eux-mêmes, leurs conjoints et tout membre de leur famille

vivant à leur charge, des privilèges et immunités, exonérations et facilités dont jouissent habituellement les agents diplomatiques. A cette fin, le Ministère des Affaires Etrangères portera leurs noms sur la liste diplomatique.

2. Pendant leur séjour dans le pays, les fonctionnaires du HCR jouissent des facilités, privilèges et immunités suivants :

a) immunité de juridiction pour les actes accomplis par eux en leur qualité officielle (y compris leurs paroles et écrits), même après la cessation de leurs fonctions au HCR;

b) immunité d'inspection et de saisie de leurs bagages officiels;

c) exemption de toute obligation relative au service militaire ou à tout autre service obligatoire;

d) exemption pour eux-mêmes, leurs conjoints, les membres de leur famille vivant à leur charge et les autres personnes qui font partie de leur ménage des dispositions limitant l'immigration et des formalités d'enregistrement des étrangers;

e) exonération de tout impôt sur les traitements et tous autres émoluments versés par le HCR;

f) exonération de tout impôt sur leurs fonds provenant du HCR;

g) prompts examen et délivrance, à titre gracieux, des visas, autorisations et permis, si nécessaires, et liberté de mouvement pour circuler à l'intérieur du pays, en sortir et y entrer dans la mesure requise par l'exécution des programmes de protection internationale et d'assistance humanitaire du HCR;

h) droit de détenir et de conserver, dans le pays hôte, des monnaies étrangères, des comptes en devises et des biens meubles et droit, à la cessation de service avec le HCR, d'exporter du pays hôte les fonds dont ils peuvent justifier la possession licite;

i) même protection et mêmes facilités de rapatriement pour eux-mêmes, leurs conjoints, les membres de leur famille vivant à leur charge et les autres membres de leur ménage que celles accordées aux envoyés diplomatiques en période de crise internationale;

j) droit d'importer, pour leur usage personnel, en franchise de droits de douane et autres taxes et en étant exonérés des prohibitions et restrictions d'importation :

i) leurs meubles et effets personnels en une ou plusieurs expéditions distinctes, puis de quoi les compléter le cas échéant, y compris des véhicules à moteur, conformément à la réglementation nationale applicable aux représentants diplomatiques accrédités dans le pays, et/ou aux membres résidents d'organisations internationales,

ii) des quantités raisonnables de certains articles réservés à leur usage ou à leur consommation personnelle et en aucun cas destinés à être offerts comme présents ou revendus.

3. Les fonctionnaires du HCR qui sont ressortissants du pays hôte ou qui y ont leur résidence permanente, bénéficient des privilèges et immunités prévus dans la Convention.

Article XI. Personnel recruté sur place et rémunéré à l'heure

Les conditions d'emploi du personnel recruté localement sont régies par les résolutions pertinentes et par les statuts et règlements du personnel de l'Organisation des Nations Unies.

Article XII. Experts en mission

Les experts (autres que les fonctionnaires visés à l'Article X) lorsqu'ils accomplissent des missions pour le compte du HCR, jouissent, pendant la durée de cette mission, y compris le temps du voyage, des privilèges et immunités nécessaires pour exercer leurs fonctions en toute indépendance. Ils jouissent en particulier des privilèges et immunités suivants :

a) immunité d'arrestation personnelle ou de détention et de saisie de leurs bagages personnels;

b) immunité de toute juridiction en ce qui concerne les actes accomplis par eux au cours de leurs missions (y compris paroles et écrits). Cette immunité continuera à leur être accordée même après que ces personnes auront cessé de remplir des missions pour le compte du HCR;

c) inviolabilité de tous papiers et documents;

d) droit de faire usage de codes et de recevoir des documents et de la correspondance par courrier ou par valises scellées, pour leurs communications avec le HCR;

e) les mêmes facilités en ce qui concerne les réglementations monétaires ou de change que celles qui sont accordées aux représentants des gouvernements étrangers en mission officielle temporaire;

f) les mêmes immunités et facilités en ce qui concerne leurs bagages personnels que celles qui sont accordées aux agents diplomatiques.

Article XIII. Personnes fournissant des services pour le compte du HCR

A moins que les parties ne conviennent de facilités supplémentaires, les personnes, autres que les ressortissants du pays hôte employés sur place, fournissant des services pour le compte du HCR, bénéficieront :

a) de facilités en vue de l'examen des demandes et de la délivrance rapide, à titre gracieux, des visas, autorisations ou permis nécessaires au bon exercice de leurs fonctions;

b) de facilités d'accès aux bénéficiaires des activités du HCR et de facilités de rapatriement en période de crise internationale.

Article XIV. Levée de l'immunité

Les privilèges et immunités sont accordés au personnel du HCR dans l'intérêt de l'Organisation des Nations Unies et du HCR et non à leur avantage personnel. Le Secrétaire Général de l'Organisation des Nations Unies peut lever l'immunité accordée à tout fonctionnaire du HCR ou expert en mission, dans tous les cas où, à son avis, cette immu-

nité empêcherait que justice soit faite et où elle peut être levée sans porter préjudice aux intérêts de l'Organisation des Nations Unies et du HCR.

Article XV. Règlement des différends

Tout différend entre le HCR et le Gouvernement auquel donnerait lieu le présent Accord ou qui y aurait trait et qui ne pourrait être réglé à l'amiable par voie de négociations ou par un autre mode convenu de règlement, sera soumis à l'arbitrage, à la demande de l'une ou l'autre des Parties. Chacune des Parties désignera un arbitre et les deux arbitres ainsi désignés en nommeront un troisième qui présidera. Si, dans les 30 jours suivant la demande d'arbitrage, l'une des Parties n'a pas désigné d'arbitre ou si, dans les 15 jours qui suivront la nomination de deux arbitres, le troisième n'a pas été désigné, l'une ou l'autre des Parties pourra demander au Président de la Cour internationale de Justice de désigner un arbitre. Toutes les décisions des arbitres devront recueillir les voix de deux d'entre eux. La procédure d'arbitrage sera arrêtée par les arbitres et les frais de l'arbitrage tels que fixés par les arbitres seront à la charge des Parties, à raison de la proportion fixée par les arbitres. La sentence arbitrale sera motivée et sera acceptée par les Parties comme règlement définitif du différend.

Article XVI. Dispositions générales

1. Le présent Accord sera soumis à la ratification et entrera en vigueur dès que le HCR recevra du Gouvernement notification de cette ratification et, en attendant cette ratification, les Parties conviennent de lui donner provisoirement effet.

2. Le présent Accord sera interprété eu égard à son objet principal qui est de permettre au HCR de s'acquitter pleinement et efficacement de son mandat international à l'égard des réfugiés et de poursuivre ses objectifs humanitaires dans le pays.

3. Les questions non expressément abordées dans le présent Accord feront l'objet de consultations entre les deux Parties et seront réglées d'un commun accord. Chacune des Parties examinera avec soin et bienveillance toute proposition dans ce sens présentée par l'autre Partie en application du présent paragraphe.

4. Des consultations visant à modifier le présent Accord pourront se tenir à la demande du Gouvernement ou du HCR. Les modifications se feront par accord écrit.

5. Le présent Accord cessera d'être en vigueur dans les six mois qui suivront la notification, par écrit, par l'une ou l'autre des Parties contractantes de sa décision de dénoncer l'Accord, sauf en ce qui concerne la cessation des activités du HCR dans le pays ou la liquidation de ses biens dans le pays.

EN FOI DE QUOI les soussignés, représentants dûment autorisés du Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés, d'une part, et du Gouvernement, d'autre part, ont, au nom des Parties, signé le présent Accord en langues arabe et française.

Les deux textes arabe et français font également foi.

Fait à Genève le 20 juillet 2007.

Pour le Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés :
Le Haut Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés,

ANTONIO MANUEL DE OLIVEIRA GUTERRES

Pour le Gouvernement du Royaume du Maroc :
Le Secrétaire Général du Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération,

OMAR HILALE

[TRANSLATION – TRADUCTION]

COOPERATION AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO AND THE OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES

Whereas the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees was established by United Nations General Assembly resolution 319 (IV) of 3 December 1949,

Whereas the Statute of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, adopted by the United Nations General Assembly in its resolution 428 (V) of 14 December 1950, provides, inter alia, that the High Commissioner, acting under the authority of the General Assembly, shall assume the function of providing international protection, under the auspices of the United Nations, to refugees who fall within the scope of the Statute and of seeking permanent solutions for the problem of refugees by assisting Governments and, subject to the approval of the Governments concerned, private organizations to facilitate the voluntary repatriation of such refugees, or their assimilation within new national communities,

Whereas the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, a subsidiary organ established by the General Assembly pursuant to Article 22 of the Charter of the United Nations, is an integral part of the United Nations whose status, privileges and immunities are governed by the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations, adopted by the General Assembly on 13 February 1946, to which Morocco acceded on 18 March 1957,

Whereas the Statute of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees provides that the High Commissioner shall consult Governments as to the need for appointing representatives in their countries and that, in any country recognizing such need, there may be appointed a representative approved by the Government of that country,

Whereas the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and the Government of the Kingdom of Morocco wish to establish the terms and conditions under which the Office, within its mandate, shall be represented in the country,

Now, therefore, the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and the Government of the Kingdom of Morocco, in a spirit of friendly cooperation, have entered into this Agreement.

Article I. Definitions

For the purpose of this Agreement the following definitions shall apply:

(a) "UNHCR" means the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees,

(b) "High Commissioner" means the United Nations High Commissioner for Refugees or the officials to whom the High Commissioner has delegated authority to act on his behalf,

(c) "Government" means the Government of the Kingdom of Morocco,

(d) "Host country" or "country" means the Kingdom of Morocco,

(e) "Parties" means UNHCR and the Government,

(f) "Convention" means the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations adopted by the General Assembly of the United Nations on 13 February 1946,

(g) "UNHCR office" means the UNHCR country office in Morocco and any offices in the host country that may be opened by common accord between the UNHCR and the Government,

(h) "UNHCR Representative" means the UNHCR official in charge of the UNHCR office in the country,

(i) "UNHCR officials" means all members of the staff of UNHCR employed under the Staff Regulations and Rules of the United Nations, with the exception of persons who are recruited locally and assigned to hourly rates as provided in General Assembly resolution 76 (1),

(j) "Experts on mission" means the experts referred to in Articles VI and VII of the Convention,

(k) "Persons performing services on behalf of UNHCR" means natural and juridical persons and their employees, other than nationals of the host country, retained by UNHCR to execute or assist in the carrying out of its programmes.

Article II. Purpose of this Agreement

This Agreement embodies the basic conditions under which UNHCR shall, cooperate with the Government and open an office or offices in the country, in order to fulfil its mandate.

Article III. Cooperation between the Government and UNHCR

1. Cooperation between the Government and UNHCR, within the scope of the latter's mandate, shall be governed by the Statute of UNHCR, the relevant international Conventions to which the Kingdom of Morocco is party, and other relevant decisions and resolutions relating to UNHCR adopted by United Nations organs.

2. The UNHCR office shall, in close cooperation and consultation with the Government, prepare and review projects for refugees and other persons of its concern.

3. For any UNHCR-funded projects to be implemented by the Government, the terms and conditions including the commitments of the Government and the High Commissioner with respect to the furnishing of funds, supplies, equipment and services or other assistance for refugees shall be set forth in project agreements to be signed by the Government and UNHCR.

4. The Government shall at all times, and in accordance with national legal provisions in force, grant UNHCR personnel unimpeded access to refugees and other persons of concern to UNHCR and to the sites of UNHCR projects in order to monitor all phases of their implementation.

Article IV. UNHCR Offices

1. The Government welcomes the establishment and maintenance by UNHCR of an office or offices to enable it to accomplish its mandate. By common accord with the Government, UNCHR may also open other offices in the country.

2. UNHCR may designate, with the consent of the Government, the UNHCR office in the country to serve as a regional office.

3. The UNHCR office will exercise functions as assigned by the High Commissioner, in relation to his mandate, including the establishment and maintenance of relations between UNHCR and other governmental or nongovernmental organizations authorized by the Moroccan authorities that are functioning in the country.

Article V. UNHCR personnel

1. UNHCR may assign to the office in the country such officials, experts on mission or other personnel performing services for the UNHCR as it deems necessary for carrying out its international protection and humanitarian assistance functions.

2. The Government shall be periodically informed of the category and names of the officials assigned to the UNHCR office in the country.

3. UNHCR officials and experts on missions lasting over three months shall receive a Government identity card certifying their status under this Agreement.

4. UNHCR may designate officials to visit the country for purposes of consulting and cooperating with the corresponding officials of the Government or other partners involved in the UNHCR work in connection with:

(a) the review, preparation, monitoring and evaluation of international protection and humanitarian assistance programmes;

(b) the shipment, receipt, distribution or use of the supplies, equipment, and other materials, furnished by UNHCR;

(c) seeking permanent solutions for the problem of refugees; and

(d) any other matters relating to the application of this Agreement.

Article VI. Facilities for implementation of UNHCR humanitarian programmes

1. The Government, in agreement with UNHCR, shall take any measure which may be necessary to ensure that UNHCR officials, experts on mission and persons performing services on behalf of UNHCR benefit from such facilities as may be necessary for the speedy and efficient execution of UNHCR humanitarian programmes for refugees in the country.

2. The Government shall ensure that the UNHCR office is at all times supplied with the necessary public services, and that such public services are supplied on equitable terms.

3. The Government shall take all appropriate measures to ensure the security and protection of UNHCR personnel. In particular, the Government shall take all appropriate measures to protect UNCHR personnel, and their equipment and premises, from any ac-

tions or attacks that could prevent them from carrying out their mandate. This Article shall apply without prejudice to the fact that UNHCR premises are inviolable and subject to the excusive authority and control of the UNHCR.

4. The Government shall facilitate the location of suitable housing accommodation for UNHCR personnel recruited internationally.

Article VII. Privileges and immunities

1. The Government shall apply to UNHCR, its property, funds and assets, and to its officials and experts on mission the relevant provisions of the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations to which the Kingdom of Morocco became a party on 18 March 1957.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this article, the Government shall in particular extend to UNHCR the privileges, immunities, rights and facilities provided in articles VIII to X of this Agreement.

Article VIII. UNHCR and its property, funds and assets

1. UNHCR, its property, funds and assets, wherever located and by whomsoever held, shall be immune from every form of legal process, except insofar as in any particular case it has expressly waived its immunity; it being understood that this waiver shall not extend to any measure of execution.

2. UNHCR premises shall be inviolable. The property and assets of UNHCR, wherever situated and by whomsoever held, shall be immune from search, requisition, confiscation, expropriation and any other form of interference, whether by executive, administrative, judicial or legislative action.

3. The archives of UNHCR, and in general all documents belonging to or held by it, wherever they may be located, shall be inviolable.

4. UNHCR shall not be subject to any financial controls, regulations or moratoria and may freely:

(a) Hold funds, gold or any foreign exchange and have accounts in any currency;

(b) Transfer its funds, gold or foreign exchange from one country to another or within any country and convert all foreign exchange held by it into any other currency.

5. In the exercise of the rights granted to it by virtue of paragraph 4 above, UNHCR shall take into account all representations the Government may make to it to the extent that UNHCR deems that it can accede to them without detriment to its own interests.

6. UNHCR, its assets, income and other property shall be exempt from:

(a) Any form of direct taxation, provided that UNHCR will not claim exemption from charges for public utility services;

(b) Customs duties and prohibitions and restrictions on articles imported or exported by UNHCR for its official use, provided that articles imported under such exemption will not be sold in the territory of the country except under conditions agreed upon with the Government;

(c) Customs duties and prohibitions and restrictions in respect of the import and export of its publications.

7. Although UNHCR does not, in principle, claim exemption from excise duties and sales taxes included in the price of movable or immovable property, when for its official use UNHCR makes substantial purchases the price of which includes such duties and taxes, the Government shall, whenever possible, take the appropriate administrative steps with a view to the remission or reimbursement of the amount of such duties and taxes.

Article IX. Communication facilities

1. UNHCR shall enjoy, in respect of its official communications, treatment not less favourable than that accorded by the Government to any other Government including its diplomatic missions or to other intergovernmental, international organizations in matter of priorities, tariffs and charges on mail, cablegrams, telephotos, telephone, telegraph, telex, fax and other communications, as well as rates for information to the press and radio.

2. The Government shall secure the inviolability of the official communications and correspondence of UNHCR, and may not therefore apply any censorship to its communications and correspondence. Such inviolability shall extend, in particular, to publications, photographs, slides, films and sound recordings.

3. UNHCR shall have the right to use codes and to dispatch and receive correspondence by courier or in sealed bags which shall have the same privileges and immunities as diplomatic couriers and bags.

4. The Government shall ensure that UNHCR can efficiently, and without being liable to any duties or taxes, operate its radio system and its other telecommunications equipment, including satellite communications systems, on networks using the frequencies allocated by or coordinated with the competent national authorities in accordance with the prevailing rules and standards of the International Telecommunication Union.

Article X. UNHCR officials

1. The UNHCR Representative and the Deputy Representative as senior officials shall enjoy, while in the country, in respect of themselves, their spouses and dependent relatives the privileges and immunities, exemptions and facilities normally accorded to diplomatic envoys. For this purpose the Ministry of Foreign Affairs shall include their names in the Diplomatic List.

2. UNHCR officials, while in the country, shall enjoy the following facilities, privileges and immunities:

(a) Immunity from legal process in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity, such immunity to continue even after termination of employment with UNHCR;

(b) Immunity from inspection and seizure of their official baggage;

(c) Immunity from any military service obligations or any other obligatory service;

(d) Exemption, with respect to themselves, their spouses, their relatives dependent on them and other members of their households from immigration restrictions and alien registration;

(e) Exemption from taxation in respect of the salaries and all other remuneration paid to them by UNHCR;

(f) Exemption from any form of taxation on their funds deriving from the UNHCR;

(g) Prompt clearance and issuance, without cost, of visas, licenses or permits, if required, and free movement within, to or from the country to the extent necessary for the carrying out of UNHCR international protection and humanitarian assistance programmes;

(h) Freedom to hold or maintain within the country, foreign exchange, foreign-currency accounts and movable property and the right upon termination of employment with UNHCR to take out of the host country their funds for the lawful possession of which they can show good cause;

(i) The same protection and repatriation facilities with respect to themselves, their spouses and relatives dependent on them and other members of their households as are accorded in time of international crisis to diplomatic envoys;

(j) The right to import for personal use, free of duty and other levies, and exempt from import prohibitions and restrictions:

(i) Their furniture and personal effects in one or more separate shipments and thereafter to import necessary additions to the same, including motor vehicles, according to the regulations applicable in the country to diplomatic representatives accredited in the country and/or resident members of international organizations;

(ii) Reasonable quantities of certain articles for personal use or consumption and not for gift or sale.

3. UNHCR officials who are nationals of or permanent residents in the host country shall enjoy the privileges and immunities provided for in the Convention.

Article XI. Locally recruited personnel who are assigned to hourly rates

1. The terms and conditions of employment for locally recruited personnel shall be in accordance with the relevant United Nations resolutions, regulations and rules.

Article XII. Experts on mission

1. Experts (other than the officials referred to in Article X) performing missions for UNHCR shall be accorded, for the duration of those missions, including travel time, such facilities, privileges and immunities as are necessary for the independent exercise of their functions. In particular they shall be accorded:

(a) Immunity from personal arrest or detention and seizure of their personal baggage;

(b) Immunity from legal process of every kind in respect of words spoken or written and acts done by them in the course of the performance of their mission. This immunity

shall continue to be accorded notwithstanding that they are no longer employed on missions for UNHCR;

(c) Inviolability of all papers and documents;

(d) For the purpose of their official communications, the right to use codes and to receive papers or correspondence by courier or in sealed bags;

(e) The same facilities in respect of currency or exchange restrictions as are accorded to representatives of foreign Governments on temporary official missions;

(f) The same immunities and facilities in respect of their personal baggage as are accorded to diplomatic envoys.

Article XIII. Persons performing services on behalf of UNHCR

1. Except inasmuch as the Parties may agree to additional facilities, the Government shall grant to all persons performing services on behalf of UNHCR, other than nationals of the host country employed locally, the following facilities:

(a) Prompt clearance and issuance, without cost, of visas, licences or permits necessary for the effective exercise of their functions;

(b) Access to the beneficiaries of UNHCR activities and repatriation facilities in the event of an international crisis.

Article XIV. Waiver of immunity

Privileges and immunities are granted to UNHCR personnel in the interests of the United Nations and UNHCR and not for the personal benefit of the individuals concerned. The Secretary-General of the United Nations may waive the immunity of any UNHCR official or expert on mission in any case where, in his opinion, the immunity would impede the course of justice and it can be waived without prejudice to the interests of the United Nations and UNHCR.

Article XV. Settlement of disputes

Any dispute between UNHCR and the Government arising out of or relating to this Agreement shall be settled amicably by negotiation or other agreed mode of settlement, failing which such dispute shall be submitted to arbitration at the request of either Party. Each Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators so appointed shall appoint a third, who shall be the chairman. If within thirty days of the request for arbitration either Party has not appointed an arbitrator or if within fifteen days of the appointment of two arbitrators the third arbitrator has not been appointed, either Party may request the President of the International Court of Justice to appoint an arbitrator. All decisions of the arbitrators shall require a vote of two of them. The procedure of the arbitration shall be fixed by the arbitrators, and the expenses of the arbitration shall be borne by the Parties as assessed by the arbitrators. The arbitral award shall contain a statement of the reasons on which it is based and shall be accepted by the Parties as the final adjudication of the dispute.

Article XVI. General provisions

1. This Agreement shall be submitted for ratification and shall enter into force on the date UNCHR receives from the Government notification of this ratification and, pending this ratification, the Parties agree to put this Agreement provisionally into effect.

2. This Agreement shall be interpreted in the light of its primary purpose, which is to enable UNHCR to carry out its international mandate for refugees fully and efficiently and to attain its humanitarian objectives in the country.

3. Any relevant matter for which no provision is made in this Agreement shall be the subject of consultations between the Parties and shall be settled by common accord. Each Party shall give full and sympathetic consideration to any proposal advanced by the other Party under this paragraph.

4. Consultations with a view to amending this Agreement may be held at the request of the Government or UNHCR. Amendments shall be made by joint written agreement.

5. This Agreement shall cease to be in force six months after either of the contracting Parties gives notice in writing to the other of its decision to terminate the Agreement, except as regards the cessation of the activities of UNHCR in the country and the disposal of its property in the country.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly appointed representatives of the United Nations High Commissioner for Refugees and the Government, respectively, have on behalf of the Parties signed this Agreement, in the Arabic and French languages, the two texts being equally authentic.

Done at Geneva, on 20 July 2007.

For the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees:

ANTONIO MANUEL DE OLIVEIRA GUTERRES
United Nations High Commissioner for Refugees

For the Government of the Kingdom of Morocco:

OMAR HILALE
Secretary-General of the Ministry of Foreign Affairs and Cooperation

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى: الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed at the United Nations, New York

09-54890—February 2010—1,150

ISSN 0379-8267

Sales No. TS2447

USD $35
ISBN 978-92-1-900408-5

53500

9 789219 004085